p-ISSN : 2621 - 3311
e-ISSN : 2621 - 329X
SHARIA
Journal of Indonesian Comparative of Sharia Law

مفهوم المكر في إندونيسيا عند فقه السياسة (دراسة تحليلية قرار المحكمة الرقم 38/Pid.B/2011/PN.Wmn)

Tirani Pasadero, Yana Elita Ardiani
Universitas Darussalam Gontor
tiranipasadero@gontor.ac.id

ملخص البحث

القانون الوضعي لإندونيسيا والإسلام على حدّ سواء، يعرف مصطلح المكر. تهتمّ الباحثة بالمناقشة والبحث في المفهوم الحالي للمكر بإندونيسيا عند نظرية الإسلام. ستأخذ الباحثة واحدةً من الأمثلة الواقعة في قضية وتحليل جريمة المكر بإندونيسيا من خلال قرار المحكمة الأهلية منطقة وامينا الرقم : 38/Pid.B/2011/PN.Wmn. هذا البحث من الدراسة المكتبية.(Library Research) والنتيجة التي حصلت عليها الباحثة أنّ قرار المحكمة الأهلية منطقة وامينا الرقم :38/Pid.B/2011/PN.Wmn عن المكر في وامينا موافق بفقه السياسة لبعض الأحوال منها : (1لم يف أفعال المدّعى عليهم جميع الشروط لوجود جريمة المكر، ولكن يعتبر أبو حنيفة أفعالهم بالبغاة مهما لم يكن أعمالهم بالمبالغة ، ٢) العقوبة الممنوحة لمرتكب جريمة المكر في وامينا هي حبسهم قدر ٨ سنوات موافق بفقه السياسة أو الجناية في الإسلام التي تعيّن العقوبة لمرتكب جريمة البغي إذا ليس لهم الشوكة والمنعة هي حبسهم حتى أن يتوبوا كلّهم.

الكلمات الرئيسية : فقه السياسة، المكر، المحكمة الأهلية وامينا

خلفية البحث

تمّ تنظيم فعل المكر لوقوع البلاد في أيدي الأعداء كلّياً أو جزئياً أو لقصد فصل أجزاء البلاد عن غيرها في المادة ٦٠١ من كتاب القانون

الجنائي. وتأكد الدكتورأندس ف.أ.ف لامنتانج أنّ كلمة المكر ألاّ يفهم دائماً بالهجمات والإجراءات العنيفة، لأنّ حقيقة المعنى من كلمة المكر في المادة ٦٠١ من كتاب القانون الجنائي هي كلّ إجراء يخسّر مصالح قانون الدولة بشكل كمال البلاد.[١] ويمكن لأيّ شخص أن يلوم بأفعال المكر المشار إليه المادة ٦٠١ من كتاب القانون الجنائي، ليس بعد كمال العمل والحصول على النتيجة المقصودة فحسب بل يكون أيضاً قبل تمام العمل ويحصل على التجربة عند سيمون.

والإسلام الذي لايُطلق من حياة الناس يعرف مصطلح المكر. يقال المكر في الإسلام بالبغي وفاعله بغاةٌ. البغاة هم الذين خرجوا عن طاعة الإمام الحق ولم يفعل الفعل المنهي في الدين ولهم الشوكة والمنعة.[٢] وأمّا ذكر الإمام الماوردي في الأحكام السلطانية أنّ للإمام حقّان وجبت الأمة تأديتها إذا قام الإمام بواجبه نحو الله تعالى ورعيته. هما الطاعة والمعاونة ما لم يتغيّر حاله.[٣] القانون الوضعي لإندونيسيا والإسلام على حدّ سواء، يعرف مصطلح المكر. تهتمّ الباحثة بالمناقشة والبحث في المفهوم الحالي للمكر بإندونيسيا عند نظرية الإسلام. ستأخذ الباحثة واحدةً من الأمثلة الواقعة في قضية وتحليل جريمة المكر بإندونيسيا من خلال قرار المحكمة الأهلية منطقة وامينا الرقم /38/Pid.B/2011 : PN.Wmn.

البحث

مفهوم المكر بإندونيسيا في مجموع قانون الجنايات لإندونيسيا (KUHP)

صدر مجموع قانون الجنايات المطرّد بإندونيسا من بلاد هولاندا، فكلمة المكر الذي وجدناه في مجموع قانون الجنايات مأخوذ كذالك من الهولاندية فهي المكر .(Aanslag) والمكر له معان كثيرة منها الهجوم

[1] P.A.F. Lamintang et al, *Delik-delik Khusus : Kejahatan terhadap Kepentingan Hukum Negara*, (Jakarta :Sinar Grafika, 2010) p.42

٢ ابن جماعة الشافعي، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، (قطر : دار الثقافة، ٨٨٩١)، ص ١٦٢

٣ الماوردي، **الأحكام السلطانية**، (قاهرة : دار الحديث، ٠٥٤هـ)، ص٢٤

(aanval)، والغارة بقصد غير حسن (misdadige aanranding). شدّد ف.أ.ف لامينتانج عن معنى الهجوم بقصد غير حسن المذكور لا يعرف بأفعال عنف دائماً. لأنّ المقصود من هذه الكلمات هي كلّ الأفعال المخسّرة للمصالح القانونية المعيّنة من رئيس الجمهورية أو نائبه. وتلك المصالح القانونية المعيّنة هي المصلحة القانونية على الحياة (leven)، والمصلحة للهيئة العليا (lift) وكذلك المصلحة لرئيس الجمهورية أو نائبه على حرّية التصرّف وحرّية ليكون قادراً في أداء واجباتهم كرئيس الجمهورية أو نائبه وفقاً للدستور الأساسي.[٤]

تعرف كلمة المكر في قاموس اللغة الإندونيسية بالخدعة والمكر والأعمال أو الجهد لغرض الرغبة في المهاجمة أو قتل النفس وكذلك الأعمال في محاولة إسقاط الحكومة الشرعية. تمّ تنظيم المكر في مجموع قانون الجنايات لإندونيسيا، فيدخل في مجموعة الجرائم المهدّدة بأمن الدولة في الفصل الثاني من المادّة ٤٠١ إلى ٧٠١، ٩٣١ و ٠٤١. تصنف المكر في ثلاثة أنواع في مجموع قانون الجنايات :

المكر لقصد قتل رئيس الجمهورية أو نائبه أو لقصد الاستيلاء على استقلالهما أو لجعلهما غير قادرين على تدبير البلاد. هذه الجريمة نظمه مجموع قانون الجنايات في المادة ٤٠١، المحرم المهدّد بالموت أو السجن طول الحياة أو وقت محدد عشرون سنة أكثرها إجراماً. لازم للجاني أن يعرف تماماً أنّ هدف الهجوم هو حقيقة رئيس الجمهورية أو نائبه.[٥]

المكر بقصد جعل جزء من البلاد أو أكمله يقع على أيدي العدوّ أو يقصد فصل أجزاء من البلاد عن غيرها. المنصوص عليها في المادة ٦٠١ من مجموع قانون الجنايات المهدّد بالسجن طول الحياة أو السجن لمدّة معيّنة لاتزيد على عشرين سنة.[٦]

[4] P.A.F. Lamintang et al, *Delik-delik Khusus : Kejahatan Terhadap Kepentingan Hukum Negara*, (Jakarta : Sinar Grafika, 2010), p. 8-9

[5] Lihat terjemahan Kitab Undang-undang Hukum Pidana, Buku Kedua : Kejahatan, Bab 1 : Kejahatan Terhadap Keamanan Negara, (Jakarta : Bumi Aksara, 2008), pasal 104

[6] Ibid, pasal 106

ج. المكر بنية الإطاحة بالحكومة الشرعية المنصوص عليها في المادة ٧٠١ مع التهديد السجن لا أكثر من خمس عشرة سنة. وأمّا القائد أو الرئيس لهذه الجريمة مهدّد بالسجن طول الحياة أو السجن في وقت محدد لا أكثر من عشرين سنة.[٧] وفيما يتعلّق بالمكر لقصد إحاطة الحكومة الشرعية المنصوص في المادة ٨٨ من مجموع قانون الجنايات على ما يلي : «تشار الإحاطة بالحكومة الشرعية إلى إلغاء أو تغيير شكل الحكومة غير شرعيّ وفقاً للقانون الأساسي». تشمل إحاطة الحكومة الشرعية التغييرات غير دستورية أو غير شرعيّ نحو الشكل أو الرئيس ونظام الحكم.

يقدم محمد عبد الخالق بعض الملاحظات بشأن المكر في الحلقة الدراسية عن المكر في يوغياكارتا. **الأولى،** كما ورد في المادة ٧٨ والمادة ٣٥ من مجموع قانون الجنايات عن معنى جريمة المكر واستناداً بذلك، فحقيقة جريمة المكر ليس من الجريمة التصفية. بمعنى أنّه لايجب أن يكون المكر حادثة واقعة. ونستطيع أن نرى أنّها من جريمة التجربة. **الثانية،** عنصر جريمة المكر بشكل «بقصد لـــــــــــ» يدلّ على أنّ جريمة المكر من الجريمة الرسمية. بمعنى إرادة الفاعل لقتل رئيس الجمهورية أو نابه أو خطف استقلالهما أو جعلهما غير قادرين في أداء واجباتهما كالرئيس أو نائب رئيس الجمهورية لايجب أن يكون واقعة حادثة كنتيجة هذ المكر. كذلك نوعين لجريمة المكر الآخرين. إرادة الفاعل في جعل بعض أجزاء البلاد أو كلّه واقع في أيدي العدوّ أو فصل البلاد عن الآخر أو إحاطة الحكومة الشرعية لاينبغي أن يحدث بالفعل نتيجة لذلك. هذا بسبب جريمة المكر كجريمة التجربة. لذا فإنّه يكفي على استيفاء عنصرين الرئيسية من جريمة التجربة هما النية وبداية العمل ولا ينبغي أن تكون نتيجة من هذا الفعل. **والثالثة،** استخدام عنصر الجريمة «لقصد» يدلّ على معنى الموقف الداخلي أو العمد ويدلّ كذلك على أنّ هذه الجريمة لاتنبغي بدايتها بالخطّة ويمكن حدوثها بالبديهة.[٨]

[7] Ibid, pasal 107

[8] M. Abdul Kholiq, *Perspektif Hukum Pidana Tentang Jerat Makar Terhadap Aksi Demonstrasi Ummat Islam Indonesia*, disampaikan pada Seminar Makar Regional yang diselenggarakan Departemen Hukum Pidana Fakultas Hukum UII di Yogyakarta pada 01 Desember 2016

البغاة في الإسلام

البغاة فاعل من الفعل "بغى-يبغي" ومعناه لغةً الطلب ويختلف العلماء في معنى البغي اصطلاحاً. عرف **المالكيون** بأنّه الامتناع عن طاعة من تثبت إمامته في غير معصية بمبالغته ولو تأويلاً، ويعرفون البغاة بأنّهم فرقة من المسلمين خالفت الإمام الأعظم أو نائبه لمنع حق وجب عليها أو لخلفه. ويعرف **الحنفيون** البغاة ويستخرجون منها تعريف البغي بأنّه الخروج عن طاعة إمام الحق بغير حق والباغي بأنّه الخارج عن طاعة إمام الحق بغير حق. وأما عرف **الشافعيون** البغاة بأنّهم المسلمون مخالفو الإمام بخروج عليه وترك الانقياد له أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع فيهم.[٩] ثم عرف **الحنابلة** البغاة أنّهم الخارجون عن إمام ولو غير عادل بتأويل سائغ ولهم شوكة ولو لم يكن فيهم مطاع.[١٠]

كما يسمى البغي أو المكرات في العصر الحاضر بالجرائم السياسية كذلك في الإسلام البغي من نوع الجرائم السياسية. الذي يكون الباعث على الجريمة هو الأمر الجماعي وليس القصد من هذه الجريمة إجراماً أو إيذاءاً أو جلب نفع المجرم ولو كان للناحية الشخصية والنفسية أثر في توجيهه.[١١] إذا ليس للبغاة الشوكة ولا المنعة، فيجوز للإمام أن يسجنهم حتى أن يتوبوا كلّهم. إذا استعدّوا للقتال ولهم المنعة والشوكة أو السلاح فعَلَى الإمام دعوتهم إلى إلزام الطاعة ودار العدل، والرجوع إلى رأي الجماعة أوّلاً كما يفعل بأهل الحرب.[١٢]

ثمّ ذكر ابن جماعة الكناني في وجوب المراعاة لشرطين من صفة البغاة فهما التأويل والشوكة. التأويل كما تأول مانعوا الزكاة وأما الشوكة والمنعة فتحقق بوجود القائد أو الرئيس الذين أطاعوه ويجمع كلمتهم واحتياجهم على بذل مال وإعداد رجال ونصب قتال.[١٣] وكذالك رأى النووي وإجماع الصجابة

٩ عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، (بيروت: دار الكاتب العربي)، ص ٤٧٦

١٠ وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلاميّ وأدلّته الجزء السادس**، (دمشق : دار الفكر، ٥٨٩١)، ص ٣٤١

١١ محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في فقه الإسلامي**، (القاهرة : دار الفكري العربي، ٨٩٩١)، ص ٣١١-٤١١

١٢ وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلاميّ.....الجزء السادس**، ص ٣٤١

١٣ ابن جماعة الكناني، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، (قطر : دار الثقافة، ٨٨٩١)، ص ١٤٢

على أداء العقوبات للبغاة إذا حصل على جميع الشروط وإلا فلا، وصفات التي يتميّزون البغاة منها أن يكونوا في منعة ولهم شوكة وعدد.[١٤]

أركان البغاة عند بعض العلماء :

الخروج على الإمام: يكون الخروج على الإمام بمراعاة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم : عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ الطَّاعَةُ فِيْمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ إِلاَّ أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ مَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ (رواه البخاري ومسلم).[١٥] أو أن تكون الطاعة ليس في معصية الله، إذا رفضت الرعية الطاعة للإمام في المعصية فلا يقال بالبغاة.

أن يكون الخروج مبالغة :يكون شرطاً كذلك أن يكون الخروج عن طاعة الإمام مبالغة أو باستعمال القوة يساعدهم في الامتناع من أداء ما عليهم من واجبات أو في عصيان الإمام.[١٦]

القصد الجنائي: البغي أن يكون فاعله أي البغاة لهم القصد في الامتناع عن طاعة الإمام الحق وعزله بطريقة المبالغة ولهم المنعة. وإن لم يكن في فعلهم القصد في عزل الإمام الحق قلا يقال بالبغاة.[١٧]

تحليل جريمة المكر بإندونيسيا في قرار المحكمة الأهلية وامينا الرقم :/38 Pid.B/2011/PN.Wmn **عند فقه السياسة**

أ.القضية الموقعة

١)المدّعى عليهم أي المدّعى عليه الأوّل أوبيط كوساي والمدّعى عليه الثاني توباغا كيلونغا والمدّعى عليه الثالث وومبي تابوني والمدّعى عليه الرابع ويكي مياغا والمدّعى عليه الخامس راهب علي بيكوا أي علي ويندا والمدّعى عليه السادس ميكي تابوني يوم السبت التاريخ ٠٢ نوفمبر ٠١٠٢ الساعة ٠٣,١١ في وقت إندونيسيا الغربية

١٤ الإمام الشافعي، **كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار**، (دمشق : دار الخير، ٤٩٩١)، ص ٢٩٤

١٥ ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، (الرياض : بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع)، ص ٢١٣

١٦ عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي**.....، ص ٧٨٦-٩٨٦

[17] Nurul Irfan et al, *Fiqh Jinayah*, (Jakarta : AMZAH, 2015), p. 71

٢)قاد داني تاني تابوني منظمة استقلال بابوا في موراغامي وأقام منظمة جيوش الثورة بابوا الغربية لهم المركز في موراغامي دائرة أسولوغيما من أجل استقلال بابوا والفصل من إندونيسيا.[١٨]

٣)ثمّ أخذ داني تاني تابوني عضواً جديداً بأن يصبح جيشاً لتلك المنظمة. وحينئذٍ انضمّ المدّعى عليه الأوّل أوبيط كوساي والمدّعى عليه الثاني توباغا كيلونغا والمدّعى عليه الثالث وومبي تابوني والمدّعى عليه الرابع ويكي مياغا والمدّعى عليه الخامس راهب علي بيكوا أي علي ويندا والمدّعى عليه السادس ميكي تابوني والشاهد فيريز تابوني والشاهد ميكي إيلوساك والشاهد أوسكار هولاغو إلى جيوش الثورة لبابوا الغربية.

٤)ثمّ يوم السبت المعادل بالتاريخ ٠٢ نوفمبر ٢٠١٠ في مركز جيوش الثورة بابوا الغربية، أمر داني تاني تابوني المدّعى عليه الأوّل أوبيط كوساي والمدّعى عليه الثالث وومبي تابوني والمدّعى عليه الرابع ويكي مياغا والمدّعى عليه الخامس راهب علي بيكوا أي علي ويندا الشاهد ميكي إيلوساك والشاهد أوسكار هولاغو لذهاب إلى بيت أحد عضوة جيوش الثورة بابوا الغربية المتوفّى باسم مارتين ويندا في قرية وانانوك منطقة يالينغا. سوى ذلك، أمر داني تاني تابوني المدّعى عليهم لأداء المراسم الخاصة لعضوة جيوش الثورة بابوا الغربية بطريقة تغريز عمود العلم جانب الميّت وأمّا الحاضرون يدعون ثمّ تحريق الميّت.[١٩]

ب.الدعوى من المدّعي العام

ارتكب المدّعى عليهم الجريمة كما يذكر في رسالة الدعوى من المدّعي العام. فإنّهم ارتكب الدعوى الواحد وهو المادة ٦٠١ من مجموع قانون الجنايات والمادة ٥٥ الفقرة الأولى بشأن جريمة المكر.

ج. ترجيح القاضي وامينا في قرار الرقم : ٨٣/Pid.B/2011/PN.Wmn **ضدّ عناصر الجريمة المدّعى**

[18] Lihat Putusan Pengadilan Negeri Wamena Nomor : 38/Pid.B/2011/Pn.Wmn Tentang Tindak Pidana Makar, p. 5

[19] Ibid, p. 6-7

تحلّل الباحثة في هذا البحث العلمي تحليلا قانونياً بشأن الأساس القضائي الذي استند إليه القاضي في المحكمة الأهلية وامينا للترجيح وقضائهم بالحكم في قضية جريمة المكر في وامينا ضدّ عناصر الجريمة المدّعى إليهم من المدّعي العام.

الأساس القانوني للقاضي في التفتيش والترجيح والقضاء لجريمة المكر هو المادة ٦٠١ من مجموع قانون الجنايات والمادة ٥٥ الفقرة ١. تذكر هذه المواد بعض العناصر تجب مراعاتها :

١)عناصر جريمة المكر بقصد جعل جزء من البلاد أو أكمله يقع على أيدي العدوّ أو يقصد فصل أجزاء من البلاد عن غيرها

تعريف المكر أو ما يقال بالمكر المبيّن أعلاه هو ترجمة كلمة "aanslag" بمعنى الهجوم. وأمّا عند ف.أ.ف. لامنتانج لاتعرف كلمة المكر بكلّ الأعمال العنف دائماً لأنّ حقيقة صياغة الجريمة في المادة 106 من مجموع قانون الجنايات هي كلّ الأفعال المخسّرة للمصالح القانونية المعيّنة للدولة فهي كمال حوزة الدولة. تذكر المادة 87 مجموع قانون الجنايات بشأن المكر، أنّ يقال الأفعال المعيّنة بالمكر إذا كانت النية ظاهرة من الفاعل وتتضّح بوجود بداية العمل كما قصده المادة ٣٥ مجموع قانون الجنايات. فنأخذ الخلاصة منها على أنّ أهمّ العناصر لجريمة المكر هما النية وبداية العمل من الفاعل.[٢٠]

ظهرت النية وبداية العمل في قيام فرقة 1000 الجنود لاستقلال بابوا أو منظمة استقلال بابوا (TPM/OPM) بقيادة داني تاني تابوني لغرض الذهاب إلى جاكارتا لمقابلة رئيس الجمهورية لأجل طلب استقلال بابوا والفصل من إندونيسيا. وصل عضوة فرقة 1000 الجنود لاستقلال بابوا أو منظمة استقلال بابوا /TPM) (OPMإلى 500 نفراً، ومن سجّل نفسه فلا بدّ له تفويض الصورة

[20] Ibid, p.31-32

حتى تصنع له البطاقة الشخصية. فبهذه النتيجة، رأى القاضي أنّ عناصر جريمة المكر بقصد جعل جزء من البلاد أو أكمله يقع على أيدي العدوّ أو يقصد فصل أجزاء من البلاد عن غيرها في قضية جريمة المكر قام بها المدّعى عليه أوبيط كوساي وخمسة الآخر محصول وكامل. هذا الرأي استناداً إلى الحقائق كما سبق ذكره.

٢)عناصر الفاعل، والآمر بالفعل، والمشتركون في أداء الجريمة

عناصر الفاعل، والآمر بالفعل، والمشتركون في أداء الجريمة في نظرية الجناية يقال بالمشاركة. فيجب استيفاء عنصر المشاركة هذين شرطين :

أ)التعاون الذي يحقق وجود إرادتهم معاً لمّا ارتكب هذه الجريمة

ب)الفاعل يفعلون كلّ أو بعض عناصر الجريمة معاً، دون الاهتمام إلى الفاعل الأخير من الجريمة.[٢١]

رأى مجلس القاضي في وامينا أنّ هذه العناصر محصول مقاصده استناداً إلى الوقائع القانوني في المحكمة. فمن هذه الأدلّة، رأى مجلس القاضي على أنّ المدّعى عليهم الستة والشاهد أو المدّعى عليه الأخرى لهم نفس الدليل على الإرادة لوجود جريمة المكر في وامينا.

د. تحليل فقه السياسة عن المكر في إندونيسيا في قرار المحكمة الأهلية وامينا الرقم /38 : Pid.B/2011/PN.Wmn**عن جريمة المكر**

بعض العناصر تجب مراعاتها قبل قضاء العقوبات للمدّعى عليه في جريمة المكر هي : ١) الخروج على الإمام الحق، (2أن يكون الخروج مبالغة و (3 القصد الجنائي.[٢٢] وقضى مجلس القاضي على المدّعى عليهم في هذه جريمة المكر بمراعاة الأساس والترجيح كما

[21] Ibid, p. 33

٢٢ عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي**.....،ص ٤٧٦

سبق ذكره بالدعوى الوحيد من المدّعي العام فهو ارتكابهم لمادة 106 من مجموع قانون الجنايات والمادة 55الفقرة الأولى، والنصّ فيما يلي :

«المكر بقصد جعل جزء من البلاد أو أكمله يقع على أيدي العدوّ أو بقصد فصل أجزاء من البلاد عن غيرها. المنصوص عليها في المادة 106 من مجموع قانون الجنايات المهدّد بالسجن طول الحياة أو السجن لمدّة معيّنة لاتزيد على عشرين سنة»

«يعتبر فعلا إجرامياً أولئك الذين يفعلون، والآمر للفعل والذين يشتركون في الفعل»

حصلت الباحثة على بعض النتائج بعد المطالعة واليحث والتحليل، على أنّ تنفيذ القانون والتصفية لجريمة المكر في إندونيسيا كما تظهر في قرار المحكمة الأهلية وامينا الرقم :38/Pid.B/2011/PN.Wmn عن جريمة المكر موافق ومناسب لما نظمه الإسلام. وتلك النتائج كما يلي :

١)أنّ أفعال المدّعى عليهم لم يف بجميع العناصر الموجودة، كما سبق ذكره، أنّ تجب مراعاة العناصر الثلاثة : (1الخروج على الإمام الحق، ٢) أن يكون الخروج مبالغة و ٣) القصد الجنائي. والذي استوفى من أفعال المدّع عليهم شرطين دون الشرط الثاني هو أن يكون الخروج مبالغة. الأصل عند العلماء لا يحلّ قتل البغاة قبل أن يتحقق قتالهم. ولكن يعتبرهم الإمام أبو حنيفة البغاة مند اجتماعهم لتخطيط هذه الجريمة دون وجود العمل من هذا التخطيط. واستيفاء شرطين من شروط جريمة المكر كافيا للإشارة إلى وجود هذه الجريمة دون المبالغة في هذه الجريمة عند أبي حنيفة.[٢٣]

٢)العقوبة الممنوحة من قاضي المحكمة في قضية جريمة المكر في وامينا موافق بما شرعه الإسلام هو حبسهم قدر ٨ سنوات في السجن. كما طلعنا في فقه

٢٣ المرجع السابق، ص. ٩٨٦

الإسلام وأدلّته لوهبة الزحيلي على أنّ العقاب لمرتكب جريمة المكر أو البغي إذا ليس لهم الشوكة ولا المنعة هو حبسهم حتى أن يتوبوا كلّهم. وإذا كان لهم الشوكة والمنعة واستعدوا لمحاربة الإمام أو الخليفة، فللخليفة دعوتهم إلى الطاعة ودار العدل. وإذا استقبلوا هذه الدعوة بالمحاربة فلا بأس للخليفة محاربتهم.[٢٤]

ومناقشة فقه السياسة مرتبطة دائماً بوفاء الحقوق والواجبات لكلّ منهما، الرعية والإمام. ويرتبط أداء الواجبات للإمام بوفاء الحقوق للرعية وعكسها. حقوق الرعية التي تجب مراعاتها للإمام كما نقله ه.أ جازولي من أبي الأعلى المودودي في كتابه «تدوين الدستور الإسلامي» فيما يلي :[٢٥]

١)حماية حياتهم وأموالهم وحرمتهم

٢)حماية الحرّية الشخصية

٣)حرية إبداء الرأي والاعتقاد

٤)ضمان حاجاتهم الضرورية واليومية دون تفريق الطبقة والاعتقاد

والقضية الواقعة في واميناء، كما طلعت الباحثة من الدواعي والأسباب لجريمة المكر من المدّعى عليهم فهي من وجود احتجاجهم للحكومة ولرئيس الجمهورية خاصةً لنقصان العدالة من الحكومة إليهم. وينضمّ المدّعى عليهم بداني تاني تابوني الذي أنشأ منظة تسمّى بفرقة 1000الجنود لاستقلال بابوا أو منظمة استقلال بابوا (TPM/OPM) لقصد مقابلة رئيس الجمهورية إندونيسيا من أجل طلب استقلال بابوا والفصل من جمهورية إندونيسيا. والسبب متنوّع كما اعترفه المدّعى عليهم في المحكمة. واعترف المدّعى عليه الأوّل أوبيط كوساي أنّه انضمّ معهم لوجع قلبه بالحكومة بسبب عدم حصول الأرزّ والمساعدات النقدية فوراً. وهذا دليل على عدم وفاء الحقوق الأربعة كما ذكر من

٢٤ وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلاميّ وأدلّته الجزء السادس**، (دمشق : دار الفكر، ٥٨٩١)، ص ٣٤١

[25] H.A. Djazuli, *Fiqh Siyasah : Implementasi Kemaslahatan Umat dalam Rambu-rambu Syariah*, (Jakarta : Prenada Media, 2017), hal. 64

الحكومة.

مع ذلك مهما الواقعة لا نريدها من قبل، ولكن لا ينبغي للمدّعى عليهم الأفعال الدالة على أنّهم يخرجون عن طاعة الحكومة. قدّم الماوردي في الأحكام السلطانية، واجبة الأمّة على الخليفة حقان إذا قام بأداء واجباته وأماناته عليهم وقد أدّى حق الله تعالى، هما : الأوّل، الطاعة له وهذه الطاعة ليست مطلقة بل موافقة بالشرع ولا في معصية والثاني، معاونته ما لم يتغيّر حاله.[٢٦]

أنواع الأسباب والدواعي في جريمة المكر ينبغي أن يكون تنبيهاً للحكومة ولرئيس الجمهورية خاصةً في اتخاذ القرارات والسياسات العامة. وكما شهدت اندونيسيا نفسها منذ الاستقلال حتى الآن، فإنّ جريمة المكر التي حدثت كثيراً بسبب خيبة الأمل من الرعية للحكومة على القرار والسياسة الموجودة. حيث تؤثر كثيراً للمجتمع والشعب. ولا بدّ السياسة المعيّنة تبشر بالخير لجميع الأطراف بإحساس بأنها لا تعود بالنفع علي طرف واحد فحسب بل إنّما جميعهم. وأن تعطي السياسة أيضاً شعورا بالارتياح لدي الناس لكي يتمكنوا من العيش في بلدهم.

الجيم. نتائج البحث

تنفيذ القانون والتصفية لجريمة المكر في إندونيسيا كما تظهر في قرار المحكمة الأهلية وامينا الرقم : 38/Pid.B/2011/PN.Wmn عن جريمة المكر موافق ومناسب بما نظمه الإسلام لبعض النتيجة منها :

١)لم يف أفعال المدّعى عليهم جميع الشروط لوجود جريمة المكر، ولكن يعتبر أبو حنيفة أفعالهم بالبغاة مهما لم يكن أعمالهم بالمبالغة

٢)العقوبة الممنوحة لمرتكب جريمة المكر في وامينا هي حبسهم قدر ٨ سنوات موافق بفقه السياسة أو الجناية في الإسلام التي تعيّن العقوبة لمرتكب جريمة البغي إذا ليس لهم الشوكة والمنعة هي حبسهم حتى أن يتوبوا كلّهم

٢٦ الإمام الماوردي، **الأحكام السلطانية**، (قاهرة: دار الحديث، ٠٥٤هـ)، ص ٢٤

المصادر البحث

القرآن الكريم

ابن جماعة الشافعي، 1988م، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، قطر : دار الثقافة

ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، الرياض : بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع

الزهيلي. وهبة، 1985م، **الفقه الإسلاميّ وأدلّته الجزء السادس**، دمشق : دار الفكر

عودة. عبد القادر، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، بيروت: دار الكاتب العربي

الماوردي. الإمام، 504هـ، **الأحكام السلطانية**، قاهرة : دار الحديث

زهرة. محمد أبو، 1998م، **الجريمة والعقوبة في فقه الإسلامي**، القاهرة : دار الفكري العربي

الشافعي. الإمام، 1994م، **كفاXية الأخيار في حلّ غاية الاختصار**، دمشق : دار الخير

Djazuli. H.A., **Fiqh Siyasah : Implementasi Kemaslahatan Umat dalam Rambu-rambu Syariah**, Jakarta : Prenada Media, 2017

Irfan. Nurul dan Masyrofah, **Fiqh Jinayah**, Jakarta : AMZAH, 2015

Kitab Undang-undang Hukum Pidana

Kholiq. M. Abdul, **Perspektif Hukum Pidana Tentang Jerat Makar Terhadap Aksi Demonstrasi Ummat Islam Indonesia**, disampaikan pada Seminar Makar Regional yang diselenggarakan Departemen Hukum Pidana Fakultas Hukum UII di Yogyakarta pada 01 Desember 2016

Lamintang, S.H. Drs. P.A.F dan Theo Lamintang, S.H, **Delik-delik Khusus : Kejahatan terhadap Kepentingan Hukum Negara**, Sinar Grafika, Jakarta : 2010